العدد (2063) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

تحالفـات !!

إحسان شمران الياسري

بعض التحالفات تُنتج مكونات عملاقة تستحوذ على كل شيء، ولا يقف في طريقها إلاّ بعض القوانين من امثال قوانين منع الاحتكار وغيرها.. فتحالفات شركات النفط العملاقة او شركات صناعة السيارات والبيسي كولا أو صناعة السفن، الخ، هي تحالفات من الوزن الثقيل، تفعل فعلها اينما ذهبت.. وتؤثر حتى على القرارات السياسية لبعض الدول التي تحمل جنسيتها او تتوطن فيها او تمر منتجاتها بأراضيها او تكون سوقا لها..

واينما وجد المال الكبير، وجدت الصفقات المشبوهة وقوة الجريمة الاقتصادية والسياسية.

ولم تقترب السياسة في بلادنا من فكرة التحالفات إلا عندما اصبح ذلك ضرورياً، يوم أصبح الرهان على ما تلتقطه شباك الصيد السياسية في الشارع يوم الانتخابات.. فكان اللجوء للتحالف هو السبيل الاكثر ضماناً للحصول على ربع مقاعد البرلمان أو ثلثها. وبدون التحالفات، خرجت قوى سياسية عريقة من مولد البلاد الانتخابي بلا (حمص)، لأنها لم تلتفت للتحالفات، أو لأن التحالفات لم تكن خيارها، أو لأن (بقايا) المبادئ التي تحملها منعتها من التفكير في هذا، فمُنعت من الدخول للبرلمان وللمجالس المحلية.

وفي هذه المساهمة لن أخوض في السياسة لانها ليست صنعتي، ولكني أتلقى يومياً وفي كل ساعة منتجات هذه التحالفات، ويرتهن مصيري ومصير بلدي بها، لذا أتطرق إليها على أمل أن يأتي اليوم الذي لا تحتاج البرامج، او الاحزاب او الشخصيات الى التحالفات، بل تحتاج الى القبول والثقة من المجتمع.. وحتى هذه البديهية لم يعد القارئ بحاجة إليها، لأن مثل هذا (الخُريط) تناولته ألوف الاقلام..

لكن ما سأختم به هذه السطور قد يكون مُفيدا للقارئ، إذا ما تذكرنا إن كلّ التحالفات التي حصلت على عشرات المقاعد في البرلمان، هي اليوم، ليست كما كان الحال يوم ٢٠١٠/٣/٧، وإلا عليهم ان يُقنعونا بأنهم مازالوا حلفاء بالفعل..

ولاتسألني عما يقدمه الحلفاء اليوم لبعضهم، وما يفعلونه ببعضهم.. فالكل يتبرأ من إخفاقات الحكومة ومؤسساتها، ويلقونها على كاهل شخص واحد، وهذا يحلف بالعباس ابو فاضل انه لا يستطيع ان (يزمخ) بوجه (وكيل وزير) تابع لكتلة أخرى ضمن تحالفه، ناهيك عن رجال التحالفات الاخرى..الله يساعدك يا خالي (جميل)..

فيوماً تحالف الخال (جميل) مع ابن عمته (عادل) لنصرته ومنع اي اعتداء عليه، حيث تعوّدوا في مضيف جدهم الكبير ان يجتمعوا على خالهم جميل ويوسعوه ضرباً بعقاله حتى يتقطع عليه إذا خالف بعض (الضوابط) المتفق عليها، وهو دائما يُخالف ويخسر عقاله.

وإذ لاحظ الخال (جميل) أن نجدة صاحبه و (حليفه) كانت محدودة، بل لم ينجده بالمرة يوم اجتمعوا عليه، وربطوه الى الشباك وقطعوا عقاله ومزّقوا (الزبون)، عاتبه في نهاية الحفلة!!:

– ليش خالي ما فزعتلي؟

– شلون مافزعتلك.. مو لزمت جكارتك من ربطوك!!..

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

القذافـي مجرمـاً ضـد الإنسانيـة وشخصيـة كاريكاتيرية

بالرغم من الحالة العقلية الشاذة التي يتصرف بها العقيد معمر القذافي حاكم ليبيا الأوحد ومؤلف الكتاب الأخضر وصاحب النظرية الثالثة، وبالرغم من التنوع الشاذ واللافت للنظر في اختيار الثياب والأفعال الغرائبية التي يصر القذافي على ممارستها ، وإصراره على أن تكون عناصر حمايته من النساء فقط ، وأن يصر على ضيوفه أن تتم مقابلته لهم في خيمة، وبالرغم من المواقف التي تخرج عن المألوف وتشذ عن البروتوكولات الرسمية، إطلاق الألقاب والصفات المثيرة للسخرية، طرح نظريات وأفكار لاتنم عن سوية وعقل طبيعي، نعوت وصفات يطلقها العقيد بحق شعوب وشخصيات سياسية، تعال فارغ ومواقف تبعث على الخجل ، وقرارات تؤكد الشخصية المركبة والمضطربة لحاكم ليبيا، بالإضافة إلى منح نفسه ألقاباً وصفات غير معقولة وغير طبيعية وبعيده عنه (ملك الملوك والقائد الأممي وزعيم القادة العرب وإمام المسلمين مثالا!!)، وجميعها تؤكد عقدة النقص التي تشكل الصفة الغالبة لتصرفات العقيد والتي تجلب السخرية والضحك وتدفع بالمشاهد والمستمع للمتابعة والسخرية من تلك التصرفات والتصريحات اللافتة للنظر، وتحرج الشعب الليبي الذي تحمله كل هذا الزمن المر.

زهير كاظم عبود

معمر محمد عبد السلام ابو منيار فلافل القذافي والشهير بالرجل الأخضر المولود في قرية جهنم بإحدى مناطق مدينة سرت عام ١٩٤٢، عرفه مجيلوه بأفكاره المضحكة وتعليقاته اللافتة لغرابتها، عاش القذافي ونشأ بين مناطق سرت و مصراته وسبها، والتحق بالكلية العسكرية الملكية الليبية ليتخرج برتبة ملازم بالجيش في منتصف الستينات حتى قيامه ومجموعة من الضباط بانقلاب عسكري على الحكم الملكي بزعامة السنوسي .

من الغريب أن الجرائم المتتالية التي أقدم القذافي على ارتكابها لم تلق تلك المواجهة والفضيحة وفق الخطورة الإجرامية التي مورست بها من قبل العقيد، حيث بقيت الماكنة الإعلامية العربية تتستر عليه، وبقي العقيد شخصية مضحكة مهووسة مبتلية بالهوس والعظمة، ينتظر المتابع منه موقفا غريبا يشكل لقطة هزلية يرتكبها الدكتاتور الليبي تدفع للضحك والسخرية والاستمتاع بتلك الصورة التي تحكم جزءا من أمة العرب المحكومة على شاكلة القذافي ، غير أن هناك من الأفعال التي سجلها التاريخ ما يندى لها الجبين،

منها انه في سابقة خسيسة لم تقدم عليها أرذل زعامات التاريخ، بعيدة عن الشهامة والخلق والتربية والمروءة، أقدم القذافي على ارتكاب جريمة من الجرائم الدولية والوطنية تمثلت في قرصنة جوية لإجبار الطائرة التي تقل ثوار سودانيين ، هم كل من هاشم العطا ورفاقه وهم يستقلون طائرة سودانية مدنية، قاموا بانتفاضة شعبية ضد الدكتاتور السوداني جعفر النميري في ١٩ تموز ١٩٧١، كانت في طريقها إلى الخرطوم عبر أجواء ليبيا، حيث تم اعتقالهم كشرطي بديل عن سلطة النميري وسلّمهم إليه أسرى، مستهينا بإرادة الشعب السوداني ومستخفا بقياداته الشعبية، لتوفير الفرصة للنميري للعودة إلى السلطة. كما التفت إلى رفاقه في انقلابهم ضد الملكية في عام ١٩٦٩ كل من عبد السلام جلود، وعمر المهشي، وعوض هوادي، وبشير حمزة فهمشهم ومن ثم القضاء عليهم وإقصائهم من مراكزهم ومناصبهم للانفراد بالسلطة .

وبتاريخ ٢ نيسان ١٩٧٧ ارتكب القذافي مجزرة بشعة بحق عدد كبير من الضباط الليبيين بزعم المشاركة في الانقلاب الذي قام به الرائد عمر المحيشي الذين لقي بعض منهم حتفه أثناء التحقيق ، وتم إعدام الباقين ، ولم تستدل عوائلهم حتى اليوم على جثثهم .

وفي عام ١٩٩٦ ارتكب القذافي مجزرة بشرية ذهب ضحيتها ١٢٠٠ سجين سياسي في سجن أبو سليم ، بالإضافة إلى غياب عدد من السياسيين الليبيين المعارضين دون أن يجد احد لهم أثر حتى اليوم ، مثل الدكتور منصور الكيخيا ، بالإضافة إلى أوامره بتفجير طائرة بانام ١٠٣ فوق لوكربي عام ١٩٨٨.

وثبت مساهمة القذافي في مؤامرات لاغتيال قيادات وملوك ساهم فيها مساهمة أكيدة وفعالة،

ولعل جريمته الأخيرة في التصدي لجماهير ليبيا بالسلاح، واستعانته بالمرتزقة الأجانب لمقاتلة اهله وشعبه، من الجرائم التي تشكل بالإضافة الى كونها من الجرائم ضد الإنسانية، واستمراره بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، فإنه يرتكب وأولاده جريمة الخيانة العظمى التي تستوجب القصاص العادل.

وأعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (لويس مورينو أوكامبو) أنه يجري تحقيقا أوليا في أعمال العنف في ليبيا . وهي المرحلة التي تسبق تحقيقا حول ارتكاب القذافي جرائم ضد الإنسانية، وذلك بعد تلقي طلب من مجلس الأمن الدولي. وقال خلال مؤتمر صحفي في لاهاي إن "مكتب المدعي العام ينظر حاليا في معلومات عن حصول هجمات واسعة النطاق أو منهجية بحق السكان المدنيين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ليبيا.

ويترقب أوكامبو وصول أول مجموعة من الوثائق خلال الأيام القادمة لبدء التحقيقات في ارتكاب الرئيس الليبي معمر القذافي جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب ضد الشعب الليبي. ولا يمنع الأمر حال بقاء القذافي متشبثا بالسلطة من إعلان قرار الاتهام، طالما أحيل الأمر إلى المحكمة من قبل الأمم المتحدة، فالإحالة تخول المحكمة إصدار قرار باعتقال القذافي أو تسليمه إليها من قبل أي من الدول الموقعة على وثيقة المحكمة .

وأمام ثورة وهيجان الشعب الليبي كان يفترض بالقذافي أن يتراجع عن مواقفه القديمة التي لم تجلب لشعبة سوى الموت والفوضى والتخلف والتراجع ، فوجئ الجميع بلغة التهديد والوعيد والإصرار على التمسك بكرسي السلطة التي جاءت في خطاباته الأخيرة، وتوعد فيها معارضيه بإحراق ليبيا وجعلها صحراء مثلما كانت عليه في الماضي، وتهديده بتوزيع السلاح العسكري على الناس لشن حرب شعبية ، ما شكل صدمة قوية ليس للعرب وحدهم بل للدول الغربية أيضاً ، مما فرض على العالم كله أن يتحرك لوقف نزيف الدم الليبي، ولعل قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٠/ ٢٠١١، والذي يقضي بفرض عقوبات ضد نظام القذافي، ويحيل ملف ليبيا إلى محكمة الجنايات الدولية، هو خطوة أخرى نحو إسدال الستار على شخصية القذافي الإجرامية والهزلية وعلى جماهيريته الهزلية ونظرياته إلى غير رجعة.

العلمانيـة

(الجزء الثالث)

دستورة العلمانيّة:

يؤكّد دستور ١٩٤٦ مبدأ الحياد والعلمانيّة، الذي كان قد وُضع قيد التطبيق (انظر ما سيلي) في ما يخصّ المدرسة، تنصّ المادّة ٢ من دستور ١٩٥٨ على أنّ: (فرنسا جمهوريّة... علمانيّة. إنّها تكفل المساواة أمام القانون لجميع المواطنين، بدون أيّ تمييز في ما يتعلّق بالأصل، أو العرق أو الدين. وهي تحترم جميع المعتقدات).

غي هارشير
ترجمة: رشا الصباغ

ما هو التحوّل الذي طرأ عندما غدت العلمانيّة (التشريعيّة) (قانون ١٩٠٥) علمانيّة (دستوريّة)؟ ما الذي سبّب التفافاً عامّاً حول هذا المبدأ، في حين أنّه كان قد أثار في بداية القرن معركةً جعلت أنصاره ومعارضيه يمسكون بتلابيب بعضهم البعض؟ إذا أنعمنا النظر في الخطابات التي أُلقيت بمناسبة جعل العلمانية دستوريّة، للاحظنا بصورة لا تقبل الجدل تغيّراً في منظور الكنيسة، إذ كانت تلك الأخيرة قد رأت في الفصل عدواناً عليها، واعتبرته بصورة خاصّة، كما مرّ معنا، نيلاً من موقعها المهيمن كحارسة للقيم الحقيقيّة التي يجب أن يُبنى عليها أيُّ مجتمع قويم، ومن مبدأ التراتبيّة فيها في أن (حتى تشكيل الجمعيّات الأبرشيّة في عشرينات القرن الماضي)، لقد (اهتدت) الكنيسة، في الحقيقة، إلى العلمانيّة تدريجيّاً (الأمر الذي مكّن من حدوث الإجماع شبه التام الذي أدّى إلى جعل تلك العلمانيّة دستوريّة: فرنسا جمهوريّة علمانيّة)، ذلك أنّها أخذت تجد فيها، شيئاً فشيئاً، حماية، أو في جميع الأحوال نوعاً من كابح يوقف ارتداد المجتمع عن المسيحيّة، ضمانةً بأنّ الفصل لن يأخذ منحى (غاليكانيّة حديثة)، أي عن طريق هيمنة دولة لم تعد تجسّد، خلافاً لملكيّة العهد البائد، المبدأ المسيحيّ كما كان قد فعل الملوك (ذوو الحقّ الإلهيّ)، فقد راحت الكنيسة تميل أكثر فأكثر إلى اعتبار العلمانيّة أشبه بوضع حياديّ للدولة منها بفصل صارم، وكما يقول موريس باربيه، لقد أفسحت (العلمانيّة الفصليّة) المكانَ بالتدريج لـ (العلمانيّة الحياديّة)، والحقيقة أنّ الكنيسة (وغالباً الأقليّات الطائفيّة كذلك) قد أدركت كلّ ما يمكنها جَنْيُه من إعادة تفسير المفهوم القديم للحياد (الذي سبق أن استُخدم خلال فترة علمنة المدارس، في السنوات ١٨٨٠ – ١٩٠٠)، إذ أتاح بشكل ما تذكيرَ العلمانيّين بالمعنى المزدوج لفكرة العلمانيّة: فهي إلى جانب كونها استقلالاً للدولة عن الأديان، تؤكّد أيضاً على حرّية المعتقدات (وتصوّرات الحياة الصالحة بشكل عام) بالنسبة لتأثير السياسة.. بعبارة أخرى، لم تشأ الكنيسة أن تلقى بدورها المصيرَ نفسه الذي آل إليه جميع (المنشقّين) (بروتستانت، يهود، أصحاب فكر حرّ...) إبّان فترة هيمنتها١. لقد أكمل قانون ١٩٠٥ بالطبع، بوجه ما، الثورة الفرنسيّة بفصله المسائل السياسيّة عن المسائل الأخلاقيّة، وتوصّلت الجمهوريّة بذلك إلى وضع المسؤولية عن الصالح العامّ للشعب laos، ولكن إنجازاً كهذا قابلٌ بحدّ ذاته لتأويلات عدّة: ثمّ إنّ لا دستور ١٩٤٦ ولا دستور ١٩٥٨ حدّدا مفهوم العلمانيّة؛ بحيث استطاع الكاثوليك الدفاع عن مبدئها بربطه بفكرة الحريّة الدينيّة، الوجه الآخر، إذا جاز لنا القول، للميدالية العلمانيّة: فالدولة لم تفصل حقّاً عن تصوّرات الحياة الصالحة بقدر ما أمست ناطقة باسم أخلاق، وقيم، وبصورة خاصة باسم مُثُل عليا عقلانيّة ومضادّة للدين. لقد كان لدى الكنيسة فزّاعة وافية بالغرض متمثّلة بالأنظمة الشيوعيّة، التي كانت تمجّد إلحاداً رسميّاً وتضطهد الطوائف الدينيّة، فقد أعطت الشيوعيّة المثل عن الانقلاب الذي، لو أرادت الكنيسة أن تحافظ على وجودها في المجتمع المدنيّ، لوجب عليها أن تتجنّبه حتماً: هيمنة دين علماني بدلاً من دين سام، قمع الكاثوليك (والكنائس بشكل عامّ) بدلاً من قمع غير الكاثوليك كما كان الوضع في عهد النظام القديم. كان هذا إن صحّ القول compelle intrare (أرغمهم على الدخول في الكنيسة) كما ورد في إنجيل لوقا مقلوباً ومغرَقاً في الراديكاليّة في آن: مقلوب (لأن المضطهدين القدامى هم الذين كانوا، هذه المرّة، يفرضون مذهبهم الماديّ (الفلسفيّ) على الكنائس)، وهو كذلك راديكالي، من حيث أنّ تطوّر العلم التقنيّ قد سمح بأن تمارَس على المجتمع سيطرةٌ أكثر منطقيّة بكثير من السيطرة الممارسة أيام محاكم التفتيش، أو، في ما بعد، في عهد الملكيّة الكاثوليكيّة، أمام أخطار بين الخصوم القدامى قد زال؛ ولكن خلافات كهذه تُعتبر طبيعيّة الحدوث في مجتمع ديموقراطيّ من جهة، وهي من جهة أخرى تظهر على أساس فضاء مشترك وقواعد لعبة تمّ قبولها بحرّية مطلقة، بإيجاز، على أساس القبول بدولة تكون في خدمة الجميع لا في خدمة (اعتقاد) معيّن (كما يقول دستور ١٩٥٨)، سوف نرى مع ذلك أن ذلك الفضاء (المحايد)، عنصر العلمانيّة (الدستوريّة) نفسه، قابلٌ هو ذاته لتفسيرات متباينة: فلا يكفي التأكيد ببساطة على أنّ العلمانيّة تشكّل قيمة مشتركة وأنّ الاختلافات لا تظهر (بصورة شرعيّة في المجتمعات التعدّدية) إلا على أساس اتّفاق عامّ كهذا على العلاقات بين الضمير والسياسة، إذ إنّ هذا صحيح، ولكنّه، من عدّة وجوه، ساذج: ذلك أنّ هناك اليوم تصوّرات متباينة للعلمانيّة نفسها، تفسح المجال أمام مناقشات سوف يعطي ما سنقوله في ما بعد حول النزاع على مسألة (غطاء الرأس الإسلاميّ) فكرةً عنها، ولكن هذا الجدل الأخير تحديداً المحتدم بشأن المدرسة، هو عنصرٌ أساسيٌّ في معركة علمنة المجتمع.

مسألة المدرسة

يتعيّن علينا إذن أن ندرس الآن بطريقة خاصّة أحد المجالات الأساسيّة التي تجلت فيها علمنة المجتمع، وهو المدرسة؛ هذا المجال الذي ابتدأت فيه عملية التحرّر من هيمنة الكنيسة قبل أكثر من عشرين سنة من التصويت على قانون الفصل. فقد كانت أولى المعارك الكبرى للعلمانيّة تتعلق بالتربية والتعليم. إذ كما سيقول في ما بعد البابا ليون الثالث عشر: (المدرسة هي ميدان المعركة الذي يتقرّر فيه إذا كان المجتمع سيبقى مسيحيّاً أم لا). كيف، بالفعل، يمكن تنشئة المواطنين على الحريّة وعلى الواجبات الجمهوريّة إذا كان لدى الكنيسة قدرة لا يستهان بها على صياغة الضمائر؟ هذه هي، بالتأكيد، الحالة التي كانت سائدة في ظلّ النظام المباد، عندما كانت كنيسة (الدولة) في موقع مهيمن. والواقع أنّ الكنيسة لم تُقِمْ (ركيزة تربوية حقيقية) إلا كردّ فعل على الإصلاح. إذ وضع اليسوعيون خاصّة، وهم رأس الحربة في معارضة الإصلاح، (إرشاد النفوس) نصب أعينهم.

فسهرت الكنيسة على صراطيّة التعليم وتقليديته، ومارست الرقابة على الكتب. كما (وُضعت جميع المؤسّسات تحت إشراف رؤساء الرهبانيّة أو الأساقفة). لقد تنظم الجهاز التربوي عمليّاً خارج نطاق سيطرة الدولة. خلاصة القول، لقد أفادت الكنيسة من (احتكار فعليّ).

١- من الثورة إلى العلمنة – إبّان الثورة الفرنسية، فقدت الجامعات القديمة التي كانت تدير التعليم الثانوي والعالي امتيازاتها. جُرِّدت الكنائس من سيطرتها على المدارس، ووُضعت أملاكها تحت تصرّف الأمّة بموجب المرسوم الصادر حول الدستور المدني للإكليروس.

ثم أكملت عدّةُ إجراءات أخرى دكّ مواقع الكنيسة. ولكنّ مرسوماً للمؤتمر الوطني (كانون الأول/ ديسمبر ١٧٩٣) سجّل نقطة انعطاف: لقد أكّد حريّة التعليم، عندما نصّ على أنّ كل مواطن قادرٌ على تأسيس مدرسة على أن يراعي شروطاً معيّنة. هذا المبدأ سيعاد تأكيده في دستور السنة الثالثة، ولكن حكومة المديرين le Directoire – بل كذلك حكومة القناصل le Consulat – ستتبنيان موقفاً مضادّاً للتعليم الحرّ. وسيكتمل هذا المسار في عهد الإمبراطوريّة، التي سوف تقضي على حريّة التعليم قضاءً مبرماً. كان المقصود، كما يقول غيزو جمع (كافة الرجال الذين يحملون على عاتقهم مهمّة التعليم في هيئة واحدة من شأنها أن تضفي عليهم قوتها وعظمتها). سوف تكون هذه (الهيئة) هي الجامعة الإمبراطوريّة، التي تتمتّع باحتكار التعليم. غير أنّه سيتعيّن على مدارس الجامعة أن تؤسّس تعليمها بناءً على (تعاليم الكنيسة الكاثوليكيّة).

وقد جاء في قانون ١٠ أيار/ مايو ١٨٠٦ أنّه (ليس بإمكان أحد أن ينشئ مدرسة ويعلّم علناً بدون أن يكون عضوا في الجامعة) كان هذا ينطبق على التعليم العالي والثانويّ. أمّا التعليم الابتدائيّ فقد أفلت بالفعل من قبضة الجامعة: إذ كان في الحقيقة تابعاً لإخوة المدارس المسيحيّة، الذين تولّوا أيضاً مهمّة التدريس. أعضاء الرهبانيّات كانوا هناك كثرا؛ علاوة على ذلك (كان المدرّس يجد نفسه... خاضعاً بطبيعة الحال لسلطة الكاهن). في عام ١٨١٤، حصل انعطاف آخر: فقد نودي في عهد إعادة الملكيّة بحريّة التعليم. وتعرّضت الجامعة، التي (اخترقتها) الكنيسة ولكنها مع ذلك ظلت قائمة، تعرّضت في الوقت نفسه لهجوم من الليبراليين الذين انتقدوا مثل هذا الاختراق، ومن الكاثوليك المحافظين، المدافعين المتشدّدين عن حريّة التعليم والرافضين لهذا الأثر الباقي من عهد الإمبراطورية، وإن غدا تحت سيطرة الإكليركيّين.

أعلن ميثاق ١٨٣٠ ثانية هذه الحريّة. وأصبح الآن وجود مدارس خاصّة، في مجال التعليم الابتدائي، إلى جانب المدارس العامّة أمراً ممكناً (كما حافظت الكنيسة على سيطرة فعليّة على المدرسة الابتدائيّة الرسميّة). أمّا في ما يخصّ التعليم الثانوي، فقد عزّز قانون فالو في عام ١٨٥٠ مكانة الكنيسة الكاثوليكيّة فيه. وارتفع عدد المؤسسات الخاصة المدعومة ماليّاً.، كما كان لهذا القانون، من جهة أخرى، دور في زيادة تطييف التعليم الابتدائي. (لم يخط قانون ١٥ آذار/ مارس ١٨٥٠ فقط الخطوة الأولى على درب حريّة التعليم التي كنا نطالب بها بالكثير من الإصرار، ولكنه عمل على إدخال الكاهن بكل المراتب في إدارة التعليم الرسميّ والإشراف عليه.) سوف تعلن حرية التعليم العالي في قانون صدر في عام ١٨٧٥. وسيعاد تأكيد احتكار الدولة لحق منح الدرجات بعد مناقشات لاهبة.

المتظاهرون وشرعية المطالب

حازم مبيضين

ليس مفهوماً أن تقف حكومة منتخبة ديمقراطياً ضد المطالب الشعبية بتسريع الانتخابات المحلية، ومحاربة الفساد ومحاسبة المفسدين، ودعم البطاقة التموينية التي اعتاد الموطنون الاعتماد عليها واعتبروها جزءاً من مداخيلهم، وإطلاق سراح المعتقلين الأبرياء، وترشيق الوزارات والمناصب غير الضرورية، وإصدار قانون لإلغاء ازدواج الجنسية لاصحاب المناصب السيادية وإيجاد حلول لمشكلة السكن، وتدقيق موازنة السنوات الماضية، وتوفير الكهرباء ومعالجة البطالة، والاهتمام بشريحة الشباب وشمول قانون الضمان الاجتماعي للخريجين والعاطلين عن العمل، وإيقاف المداهمات وحل مشكلة المخبر السري، وضمان حماية حقوق الإنسان، والالتزام الحكومي بضمان الحريات العامة والخاصة والتعددية الفكرية، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، وضمان أمن الأقليات الدينية والقومية، ووضع خطة عاجلة لتشريع القوانين التي تهم المواطنين، وتطهير المجتمع من بقايا حزب البعث المنحل، ورعاية منظمات المجتمع المدني.

خروج الشباب الذين اصطبغت أصابعهم قبل عام من الآن إلى الشوارع للاحتجاج والتظاهر المضمون بالدستور، وعدم استجابة المسؤولين لهذه المطالب التي نقدّر أنها مشروعة، يؤشر إلى إمكانية فقدان ثقة العراقيين بقدرة أو رغبة حكومتهم بالإصلاح، مع علمها بمواطن الخلل، وقد تسفر عن فجوة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبين الشعب، والمؤكد أن انحرافا كهذا سيؤثر سلبا على مجمل العملية السياسية والتحول الديمقراطي، وليس صحيحاً أن المتظاهرين يسعون لنسف العملية السياسية والعودة بالبلاد الى المربع الأول، فالمتظاهرون على وعي تام بالحاجة إلى تعديل الكثير من القوانين التي سنها مجلس قيادة الثورة البعثية، وفصّلها على مقاسه، ويحتاج إليها المجتمع اليوم لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية، والعودة بالمجتمع إلى طريق البناء، بدل الانشغال بالمماحكات السياسية بين الحزبيين، الطامحين لتولي المناصب وصولاً إلى شراء بعض المجزية منها.

قد تكون بعض القوى الحزبية الناشئة غير ملتزمة تماماً بمفردات العملية السياسية، وبناء الدولة الجديدة على أسس الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، وقد تكون هناك قوى تطالب بنسف العملية السياسية وإلغاء الانتخابات والدستور، لقناعتها بأن الساسة الحاليين لم يقدموا للشعب ما ناضل لبلوغه، لكن هؤلاء يطالبون بتعديل الدستور وهو ليس مقدساً، ويحتمل التعديل إن كان في صالح الجماهير، كما أن تقاعس الكثير من النواب عن أداء مهامهم التي انتخبوا لأجلها يمنح من أوصلهم إلى البرلمان حق المطالبة برحيلهم، والدليل أن القوى الشبابية هي من دعت إلى "يوم الندم" تعبيراً عن ندمهم على انتخاب هذا البرلمان، والحكومة التي لم تكتمل بعد، رغم مرور عام على إجراء الانتخابات.

لم يحلم عراقي واحد بأن النظام الذي قاتل وضحى للاتيان به سيكون مبنياً على المحاصصة الطائفية، وأن الكثير من المسؤولين الجدد سيتمسكون بقوانين صدام، ويحكمون بعقليته العرفية، فيمنعون التظاهرات ويحمون الفساد، بل إن بعضهم يزايد على سلطة البعث المنحلة في قمع الحريات الشخصية، وبعضهم لا يعرف من أمور الإدارة شيئاً، فيلجأ لعبارات جوفاء وألفاظ سوقية بائسة لتوصيف من لايخضعون لإرادته، ويحنّون لقراراته الرؤوس، مع أنه يعترف بالفم الملآن أنه مقصر في إنجاز أي شيء لخدمة المواطنين، ولم يحلم عراقي واحد من الذين ناضلوا للتخلص من صدام، ودفعوا أثمانا باهظة نتيجة مواقفهم، أن يجدوا أنفسهم أسرى لحكم جهلة يدّعون التديّن، لتمرير قرارات تحدّ من حريات المواطنين الفكرية والشخصية، وكأنهم بذلك يحاولون إلهاء الناس عن تقصيرهم المريع في الوفاء بالتزامات مواقعهم التي هبطوا عليها بالبراشوت.

من حق العراقيين التظاهر، والمطالبة بما يرونه حقاً لهم في ظل نظام ديمقراطي، جاء الى الحكم بدماء أبنائهم، ومن واجب الحكومة الاستجابة لمطالبهم، حتى لو كانت رحيلها أو رحيل بعض رموزها.

ومرة أخرى وليست أخيرة أليس تقصيراً أن يحرم المواطن العراقي من نعمة الكهرباء في القرن الحادي والعشرين، وأليس تقصيرا الامتناع عن محاربة الفساد والفاسدين، وأليس خطيراً أن تنصرف القوى السياسية إلى نهش بعضها بعضاً طمعاً في المكاسب وبما يؤدي إلى تشظي المجتمع بدل العمل على تكريس الوحدة الوطنية وتساوي الجميع أمام القانون.